

## تونس

# حزب بنت علي يهدسك بالسلطة

## تجاذبات محلية ودولية... ومخاوف من دور ليبيّ تخريبيّ

### بشير البكر

بعد ثلاثة أيام على هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي بات لتونس حكومة وحدة وطنية، مهمتها الأساسية إنجاز الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ووضع البلاد على طريق الاستقرار السياسي والأمني. الأمر البارز في التشكيلة الجديدة هو أن المرحلة الانتقالية أعطت دوراً أساسياً لأنصار العهد القديم، وهؤلاء يمكن حصرهم في فئتين: الأولى حزب التجمع الدستوري الحاكم سابقاً، الذي يعد من الناحية الرسمية مليون عضو. والثانية فئة التكنوقراط ورجال المال والإعلام، الذين استفادوا من النظام السابق، ودخلوا في شراكات عضوية مع مكوثاته، ولهؤلاء امتدادات مالية استثمارية عربية ودولية.

وتبرر أوساط تونسية عدم إقصاء هذه الفئات بمدارة التوازن في المرحلة الانتقالية، وتري أن إبعاد الحزب الحاكم كان من شأنه أن يحدث هزة كبيرة تعطف نفسها على ما حصل في العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين، ذلك أن انعكاسات اجتثاث حزب البعث وأنصار النظام ولدت شعوراً كبيراً بالنقمة، وقادت إلى عنف دموي، لا يزال العراق يعيش على وقعها. وهناك من يرى أن التعامل مع هذه الفئات من منظور تصفية حسابات الماضي، وتحميلها مسؤولية التاريخ الأسود للعهد البائد، من شأنه أن يفتح الباب أمام قوى خارجية للعب أوراق هز استقرار تونس. وهنا يشار بوضوح إلى دور محتمل لليبيا، ولا سيما أن العقيد القذافي عبر عن تعاطفه مع بن علي، وفتحت بلاده حدودها

لاستقبال مجموعات أمنية محسوبة على النظام السابق. وهناك معلومات تسربت تقول إن القذافي حاول التدخل في اللحظات الأخيرة لإنقاذ بن علي من السقوط، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب تسارع وتيرة الأحداث. إشراك الأحزاب المعارضة المعترف بها، في نظر بعض الأوساط، نقلة من زاويتين، الأولى أن جزءاً مهماً من المعارضة دخل في تركيب السلطة الجديدة. والثانية أن هذا الجزء هو ضمان أساسية لعدم انحراف المسار العام، بما يسمح بعودة النظام القديم من النافذة، بعدما خرج من الباب الواسع، رغم أن الوزارات التي أسندت إلى المعارضة انحصرت في مجالات خدماتية.

الاقتصر على إشراك هذه الأطراف من دون سائر المعارضة اليسارية والقومية والإسلامية، يطرح مشكلة كبيرة لأنه لا يأخذ في الحساب، من الناحية الفعلية، ممثلي الشارع الأساسي الذين

ساهموا في صنع الانتفاضة. وهؤلاء يعدون في نظر البعض قوى هامشية، لكنهم أصحاب تاريخ حافل في مقارعة النظام السابق، ومنهم في الأساس حزب العمال الشيوعي، الذي يتزعمه حمة الهمامي، الذي قضى أكثر من 15 عاماً في سجون بن علي، وتعرضت زوجته راضية النصراوي لتكنيل

### تبرر أوساط تونسية عدم إبعاد الحزب الحاكم خشية تكرار سيناريو اجتثاث البعث

اضطرها إلى إجلاء بناتها إلى فرنسا. وينحصر موقف هذه القوى في نقطتين، الأولى أنه يجب أن يسبق تأليف حكومة الوحدة الوطنية التوافق على دستور جديد، يحدث قطيعة كلية مع العهد البائد. والنقطة الثانية أن هؤلاء

يعارضون معارضة قاطعة أي مشاركة لرموز النظام القديم، بما في ذلك استخدام الآلية الدستورية التي اتبعت في تنصيب فؤاد المبرع رئيساً للدولة في الفترة الانتقالية. انطلاقاً من ذلك، دعت الأحزاب إلى اجتماع في السادس والعشرين من الشهر الجاري لإعلان موقف يدعو إلى إسقاط التركيبة التي تتولى تسيير المرحلة الانتقالية.

بالإضافة إلى هؤلاء، تقف مجموعة من الشخصيات التاريخية موقفاً مماثلاً، من أمثال مؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أحمد المستيري، الذي يرى أن الأولوية يجب أن تعطى اليوم لحماية المكاسب التي حققتها الثورة الشعبية، وتحصينها من المخاطر الداخلية والخارجية.

القوى المشاركة في الحكومة من المعارضة ترى الأمر في صورة مختلفة، وتؤكد أن طابع المرحلة انتقالي، وأن كل ما سُبِّح من خطوات خلالها، سيكون بالتشاور مع الأطراف كافة، من داخل الحكومة ومن خارجها، ولن يكون دور الحكومة إلا في إطار إدارة الموقف، وليس الأفراد في القرار.

الجانب الثاني من التجاذبات يتعلق بالمواقف الإقليمية والدولية، ويمكن التوقف هنا أمام أربعة أطراف بارزة وذات دور مؤثر في المسار التونسي، هي ليبيا وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل. ليبيا مرشحة حسب قراءات متعددة، للقيام بدور إقلاق الوضع الجديد، وهناك من يرى أن العقيد القذافي سيعمل على هز الاستقرار التونسي، لكي يوحى للشعب الليبي أن التغيير هو صنو الفوضى، والبديل هو استمرار النظام الأمني. الموقف الفرنسي حاول تدارك النتائج

الكارثية لسوء التقدير، من خلال رفض استقبال بن علي والطلب إلى أفراد أسرته مغادرة الأراضي الفرنسية. إلا أن نقاشاً يدور في الدوائر العليا، يركز على أن موقف باريس تجاوز سوء التقدير إلى ارتكاب خطأ كبير، بالنظر إلى أهمية الموقع التونسي بالنسبة إلى فرنسا. وتسرب من دوائر فرنسية أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ليس من أنصار اجتثاث نظام بن علي، ويرى ضرورة المحافظة على بعض مرتكزاته التي تتمثل في شراكات مالية دولية واستثمارات أجنبية.

الولايات المتحدة حاولت كطف ثمار الانتصار الشعبي التونسي، حينما سارع الرئيس باراك أوباما إلى تحية الشعب التونسي، ودعا إلى ضرورة احترام خياراته. وأراد من وراء ذلك الإيحاء أن واشنطن كانت إلى جانب حركة الانتفاضة. وما تريده واشنطن من العهد الجديد هو أن تحافظ تونس على التزاماتها حيال جملة من الملفات، منها التعاون العسكري، ومواصلة الانخراط في الحرب على الإرهاب، والإبقاء على العلاقات المتميزة مع إسرائيل.

أما الدور الإسرائيلي فقد انعكس جانب منه في المواقف الرسمية وتعليقات وسائل الإعلام، وركز بنحو أساسي على إبداء الأسف لسقوط بن علي. وفي واقع الأمر تعد المسألة خسارة لإسرائيل، على مستوى التعاون الأمني، وامتيازات اليهود التونسيين، وتبييض الأموال لمصلحة شركات اسرائيلية، والاستثمارات. وهذا ما يفسر إيداع بن علي قسماً من ثروته الخاصة في مصارف إسرائيلية، قدرته مجلة «فوربس» سنة 2008 بخمسة مليارات دولار.

## حكومة جديدة برؤوس قديمة... وتظاهرات مناهضة

ضربت تشكيلة الحكومة الجديدة في تونس بإنجازات «ثورة الياسمين» عرض الحائط، فحافظ الحزب الحاكم على معظم الوزارات السيادية، ودخلها بعض قادة المعارضة لإعطائها نغمة تغيير اصطناعية. هذه اللعبة السياسية لم تنطل على الشعب التونسي الذي استبق، ثم رد على إعلان التشكيلة الحكومية بتظاهرات ضد الحزب الحاكم، فتصدت لها القوى الأمنية بالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه. وأعلن رئيس الوزراء التونسي المكلف محمد الغنوشي تأليف حكومة جديدة ضمت 10 وزراء قدماء من أصل 23، ومن أحزاب المعارضة ضمت الحكومة الأمين العام السابق للحزب التقدمي الديمقراطي أحمد نجيب الشابي، لوزارة التنمية الجهوية، والأمين العام الأول لحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً) أحمد إبراهيم، وزيراً للتعليم العالي، والأمين العام لحزب التكتل من أجل العمل والحريات مصطفى بن جعفر، وزيراً للصحة، إضافة إلى الأزهر القروي الشابي وزيراً للعدل،

والقروي الموزوري وزيراً للشؤون الدينية ومحمد جغام وزيراً للتجارة والسياحة والطبيب البكوش وزيراً للتربية، ومنصور الرويسي وزيراً للشؤون الاجتماعية، والحبيب مبارك الجويني وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، ومحمد عفيف شلبي وزيراً للصناعة والتكنولوجيا، وزهير المظفر وزيراً لدى الوزير الأول مكلفاً بالتنمية الإدارية، ومفيدة التلاتلي وزيرة للثقافة، وليلى العبيدي وزيرة لشؤون المرأة وصلاح الدين مالوش وزيراً للنقل والتجهيز وحسين الديماسي وزير للتكوين المهني والتشغيل ومحمد علولو وزير للشباب والرياضة وعبد الجليل البدوي وزيراً لدى الوزير الأول.

وحافظ الحزب الحاكم على معظم الوزارات السيادية، فاحتفظ كمال مرجان بوزارة الخارجية، وأحمد فريجة، الذي عينه بن علي قبل ساعات من فراره، بوزارة الداخلية، ورضا قريرة بوزارة الدفاع، والغيت وزارة الاتصال.

وتقرر تعيين مصطفى كمال النابلي محافظاً للبنك المركزي التونسي. وضمت التشكيلة الحكومية أيضاً، عبد الحكيم بوراي، أميناً عاماً للحكومة و15 كاتب دولة (مساعد وزير). وأكد الغنوشي أن إعلان تأليف الحكومة سيفتح صفحة جديدة في تاريخ تونس، محذراً في الوقت نفسه من أنه «لا تسامح مع من يريدون إعادة استعبادنا، ومع عصابات الإجرام».

### أعلن المعارض التونسي المنصف المرزوقي ترشحه للانتخابات الرئاسية

وشدد على تطبيق مبدأ فصل الدولة عن الدين، وتعهد بالتحقيق مع أي شخص يشبهه في ضلوعه في قضايا فساد أو تمكن من جمع ثروة كبيرة في عهد الرئيس المخلوع.

وأعلن الغنوشي تأليف ثلاث لجان وطنية هي: لجنة عليا للإصلاح

السياسي برئاسة عياض بن عاشور، ولجنة لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسلحة في الفترة الماضية برئاسة توفيق بودريالة، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجنة وطنية لاستقصاء الحقائق في قضايا الفساد والرشوة برئاسة عبد الفتاح عمر. وأكد حياد الإدارة، وأن تكون الكلمة الأولى والأخيرة للشعب. وتعهد بإطلاق سراح كل المساجين والموقوفين من أجل نشاطهم السياسي وإعداد قانون للعفو التشريعي العام.

وبعد إعلان التشكيلة الحكومية، وردت أنباء عن تظاهرة حاشدة في الريف. وكان قد تظاهر في وسط العاصمة قبيل إعلان التشكيلة الحكومية المئات من النقابيين والمواطنين للمطالبة بإقصاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. وقال نقابي تونسي من نقابة التعليم الثانوي إن هذه المسيرة دعت إليها نقابته بالتعاون مع نقابة التعليم العالي. وهتف المئات من النقابيين والطلبة

والمواطنين المشاركين في المسيرة بالعزة للوطن و«خبز وماء والتجمع لا»، في إشارة إلى الحزب الحاكم سابقاً. كذلك خرجت مسيرة مماثلة في مدينة سيدي بوزيد، مهد الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بن علي، ورفع المتظاهرون شعارات مشابهة.

وانتشرت قوات الأمن والجيش لتفريق التظاهرة. وقال شهود إن قوات الأمن التونسية استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه وأطلقت النار في الهواء في محاولة لفض الحشد.

من جهة ثانية، أعلن المعارض التونسي، رئيس حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» العلماني اليساري المحظور، المنصف المرزوقي، ترشحه للانتخابات الرئاسية في تونس المقررة في مهلة أقصاها شهران. وقال لإذاعة «فرانس إنفو» الفرنسية: «سأكون فعلاً مرشحاً للانتخابات الرئاسية. لكنه تساعل: «هل سننطل القانون الانتخابي الساري حالياً الذي أعدته الديكتاتورية من أجل الديكتاتورية؟» (الأخبار، أ ف ب، يو بي أي، رويترز)